مسيرات لـ «الدستوري الحر» تدعو إلى انتخابات نيابية مبكرة

احتجاجات في تونس تطالب بتوفير فرص عمل

احتجاجات في تونس

نفذ مئات المتخرجين من الجامعات التونسية والعاطلين عن العمل منذ أكثر من عشر سنوات، مظاهرات احتجاجية بمعظم ولايات (محافظات) البلاد، وأقدموا في مدينة القصرين (وسط غرب) على اقتحام مقر الولاية، والاعتصام داخلها، تعبيرا عن رفضهم القاطع لقرار رئيس الجمهورية قيس سعيد، بعدم تفعيل القانون عدد 38 لسنة 2020، الخاص بانتدابهم في الوظيفة العمومية على دفعات.

ورفع المحتجون الغاضبون شعارات منددة بقرار رئيس الجمهورية، مؤكدين أن رفضه لهذا القانون، الذي أقره الرئيس بنفسه السنة الماضية، وأمر بنشره في الرائد الرسمي (الصحيفة الحكومية) «هو قتل لأحلامنا وأحلام عائلاتنا»، على حد تعبيرهم.

وقالت أشواق العجلاني، المنسقة الجهوية لتنسيقية «الانتداب حقي» في القصرين، إن «القانون 38 خط أحمر لأنه خصص لأصحاب الشهادات العليا المهمشين، الذين ضاعت آمالهم وأحلامهم وأعمارهم، وهم يطالبون بحقهم في الانتداب في الوظيفة العمومية». مشيرة إلى أن فترة عطالة بعض المتخرجين من الجامعات تجاوزت عشر سنوات، وأصبحت أعمارهم تتجاوز حاليا 46 عاما. ولذلك «فإنهم لن يستسلموا، وسيواصلون مشوارهم النضالي في سبيل انتزاع حقهم في الشغل»، مطالبة رئيس الجمهورية بالعدول عن قراره، وتفعيل قانون انتدابهم.

في السياق ذاته، قالت هناء بوعرس، إن لقاءها مع رئيس الجمهورية «جاء بعد شهور من المعاناة والألم والاعتصامات، لاسيما في القصبة وقرب قصر الجمهورية بقرطاج، وهناك من نقل إلى المستشفى، ومن توفي في خضم الاعتصامات». مؤكدة أنهم طالبوا رئيس الجمهورية بأن يطبق قانون الانتداب في الوظيفة العمومية حتى لو كان ذلك على دفعات تراعي إمكانيات الدولة، لكنه قال «انسوا أمر الوظيفة العمومية، بعدما وقع على القانون»، على حد قولها.

وكان الرئيس سعيد قد اعتبر أن قانون الانتداب في الوظيفة العمومية، الذي وقعه السنة الماضية «وضع كأداة للحكم واحتواء الغضب... وهو ليس قابلا للتنفيذ»، مؤكدا أنه «لابد من انتدابات حقيقية تمكن الشباب من خلق الثروة، في إطار قانون مختلف عن الأوهام الكاذبة».

وينص القانون 38 لسنة 2020 على توظيف حاملي الشهادات العليا، الذين فاقت مدة عطالتهم 10 سنوات، في الوظيفة العمومية مباشرة وعلى دفعات. غير أن رئيس الجمهورية اقترح صيغة تشغيل مختلفة، من خلال شركات أهلية خاصة، معللا ذلك بأن الدولة لم تعد قادرة على التشغيل في الوظيفة العمومية.

على صعيد متصل، نظم الحزب الدستوري الحر، الذي تتزعمه عبير موسي، ، وقفة احتجاجية بساحة الحكومة في القصبة، للتعبير عن «رفضه المطلق للتخاذل في محاسبة الإخوان»، وفسح المجال أمامهم لإعادة فرضة أنفسهم، وإعادة تنظيم صفوفهم، وطالب بحل البرلمان، والدعوة الفورية لانتخابات تشريعية مبكرة في آجال قصيرة.

ووجهت عبير موسي انتقادات لاذعة لرئيس الجمهورية. مشيرة إلى «انعدام الرؤية السياسية المستقبلية لديه، وافتقاره للخبرة في كيفية إدارة الحكم»، متهمة إياه بـ«جر تونس نحو الهاوية»، على حد قولها.

ورفع أنصار «الدستوري الحر» عدة شعارات ضد الرئيس سعيد، من بينها «كفى تلاعبا بما تبقى من الدولة»، و«لا لرسكلة الإخوان بمختلف شقوقهم»، و«يجب حل البرلمان»، و«انتخابات مبكرة واجب»، و«أغلقوا أوكار الإرهاب». كما دعوا إلى «تنقية المناخ الانتخابي عبر تفكيك الأخطبوط الجمعياتي والسياسي الإخواني، وتجميد أرصدته البنكية، وتحويل ملفاته إلى اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب، وتجفيف منابع التمويل الأجنبي للجمعيات الناشطة لغايات سياسية، وتطبيق القانون ضدها».

آلاف الموريتانيين يشاركون في مهرجان ضد الفساد وارتفاع الأسعار

شارك آلاف الموريتانيين، في مهرجان جماهيري بالعاصمة نواكشوط، رفضا لارتفاع أسعار المواد الأساسية، وانتشار "الفساد" والمطالبة بحوار سياسي جدي وشامل.

وبحسب مراسل الأناضول، رفع المشاركون في المهرجان الذي دعا إليه حزب "التجمع الوطني للإصلاح والتنمية" لافتات عليها "أوقفوا الفساد"، و"معا لفرض الإصلاح"، و"ارتفاع الأسعار تهديد مباشر لحياة المواطنين"، و"لا بديل عن الحوار السياسي".

وقال رئيس "التجمع الوطني" (أكبر أحزاب المعارضة) محمد محمود ولد سيدي، في كلمة له، إن حزبه "قرر التحرك للدعوة لتفادي المخاطر المحدقة بموريتانيا".

وأضاف أن "البلد يعيش حالة انسداد أفق سياسي، وهشاشة في الوضع الأمني، وخطورة في الوضعين الاقتصادي والاجتماعي".

وأردف: "رأينا هذا الخطر في الارتفاعات المتتالية للأسعار التي تهدد كيان المجتمع ووحدته، ورأيناها في الفساد، وفلول المفسدين الذين يتجولون بكل أمان ودون أي خوف، وهذا خطر حقيقي على تنمية البلد ومستقبله واستقراره".

وأشار إلى أن حزبه "كان لديه أمل بحصول استقرار سياسي في البلد، وبناء على ذلك كرروا الدعوة للحوار، وأعلنوا أكثر من مرة استعدادهم له، وتشبثهم به، لكن دون أن يحصل تجاوب من السلطات".

وتساءل ولد سيدي: "أين هو الحوار الذي لا يستثني موضوعا ولا مشاركا؟ أين هو الحوار الذي يناقش مشاكل البلد للوصول إلى حلول لها؟".

وفي سبتمبر الماضي، قال الرئيس الموريتاني محمد ولد الشيخ الغزواني، إنه سيتم تنظيم حوار وطني لا يستثني أحدا ولا يحظر فيه أي موضوع.

وفي 27 أكتوبر الماضي، عقد ممثلون عن 25 حزبا سياسيا (هو عدد الأحزاب السياسية المسجلة لدى وزارة الداخلية) جلسة للتحضير للحوار السياسي الذي دعا له ولد الغزواني، بهدف نقاش مختلف القضايا التي تهم البلد، لكن الحوار لم ينطلق رسميا حتى الآن.

ومطلع أغسطس 2019، بدأ ولد الغزواني ولاية رئاسية من 5 سنوات، إثر فوزه بنسبة 52 بالمئة في انتخابات أجريت في 22 يونيو من ذلك العام.

الصين تخفض علاقاتها الدبلوماسية مع ليتوانيا بسبب تايوان

خفضت الصين رسمياً علاقاتها الدبلوماسية مع ليتوانيا، وفق ما أعلنت وزارة الخارجية الصينية احتجاجاً على فتح تايوان سفارة باسمها في فيلنيوس.

وكان سماح ليتوانيا لتايبيه بفتح مكتب رسمي مستخدمة اسم تايوان شكل خطوة دبلوماسية مهمة تحدت حملة الضغط التي شنتها بكين.

وترفض الصين أي استخدام لاسم «تايوان» يضفي شرعيّة دوليّة على الجزيرة التي تتمتع بحكم ذاتي، وتعدها بكين جزءاً من أراضيها وتوعدت بالاستيلاء عليها يوماً ما بالقوة، إذا لزم الأمر.

وقالت الوزارة في بيان، إن الحكومة الصينية «خفضت العلاقات الدبلوماسية بين البلدين من أجل حماية سيادتها والمعايير الأساسية للعلاقات الدولية».

وأضافت أن «الحكومة الليتوانية يجب أن تتحمل كل العواقب المترتبة على ذلك»، معتبرة أنّ ما أقدمت عليه شكّل «سابقة سيئة على الساحة الدولية». وقالت بكين إن ليتوانيا «تخلّت عن الالتزام السياسي الذي قطعته عند إقامة علاقات دبلوماسية» مع الصين، في إشارة إلى «سياسة الصين الواحدة».

وتابعت وزارة الخارجية الصينية في بيانها: «لا يوجد سوى صين واحدة في العالم، وتايوان جزء لا يتجزأ من أراضي الصين». وأضافت: «نطالب الجانب الليتواني بتصحيح قراره الخاطئ على الفور».

من جانبها، قالت ليتوانيا ، إنها «تأسف» لقرار الصين خفض العلاقات الدبلوماسية مع فيلنيوس. وكتبت وزارة الخارجية في بيان، أن «ليتوانيا تؤكد مجدداً تمسكها بسياسة (صين واحدة)، لكن في الوقت نفسه لديها الحق في توسيع تعاونها مع تايوان»، بما في ذلك من خلال إنشاء بعثات غير دبلوماسية.

وأعلنت تايوان في يوليو أنها ستفتح المكتب التمثيلي، وهو أول مركز دبلوماسي جديد لها في أوروبا منذ 18 عاماً، في خطوة استفزت بكين.

ورداً على ذلك، استدعت بكين سفيرها لدى ليتوانيا، وطالبت فيلنيوس باستدعاء سفيرها لدى الصين، وهذا ما حصل. وأوقفت بكين أيضاً قطارات الشحن إلى ليتوانيا. كما أوقفت إصدار تصاريح تصدير المواد الغذائية.

ويشكل فتح مكتب فيلنيوس أحدث مؤشر إلى أن بعض دول البلطيق وأوروبا الوسطى تسعى إلى توثيق العلاقات مع تايوان، حتى لو أثار ذلك غضب الصين.

وفي مايو، أعلنت ليتوانيا أنها ستنسحب من «منتدى التعاون الصيني 17+1 مع دول وسط وشرق أوروبا»، مبررة قرارها بأن هذا المنتدى «مثير للانقسام».

كذلك، دفع سياسيون في جمهورية التشيك من أجل توثيق العلاقات مع تايوان. ولا يعترف بتايوان رسمياً سوى 15 بلداً. لكن تايوان تحتفظ بمكاتب تمثيلية موازية للسفارات مع كثير من الدول، كما أن بلداناً عدة لديها ترتيبات مماثلة في تايبيه.

وازداد الدعم الدولي للجزيرة منذ وصول الرئيس الصيني شي جينبينغ إلى السلطة. وجرى عدد متزايد من الزيارات الدبلوماسية غير الرسمية بين مسؤولين تايوانيين وأوروبيين وأميركيين في الأشهر الأخيرة.

مصرع 3 أشخاص بسبب الجفاف والجوع في الصومال

أعلن مسؤول صومالي، مصرع 3 أشخاص؛ جراء موجة من المجاعة والجفاف تضرب مناطق في البلاد.

وقال عمدة مدينة لوق بإقليم جدو (وسط) علي كدية، في تصريحات إعلامية، إن "3 أشخاص بينهم طفلان لقوا مصرعهم بسبب الظمأ والجوع" في محيط المدينة.

وأضاف كديه أن آلاف الأسر تصل تباعا إلى لوق بحثا عن ما تسد به رمق جوعها بعد أن تسببت موجة الجفاف الناجمة عن تذبذب الأمطار ونضوب المياه الجوفية في نفوق مواشيهم.

وناشد عمدة لوق الهيئات الإنسانية الدولية التدخل بشكل عاجل لإنقاذ الصوماليين الذين تنذر أوضاعهم المعيشية بالانفجار.

وقال جوليد محمد، لمراسل الأناضول، إنه فقد 20 جملا في غضون يومين قبل أن يصل إلى قرية "يوركد" بإقليم جدو؛ بحثا عن المياه مشيرا إلى أنهم يواجهون حالة إنسانية صعبة.

ووفق مراسل الأناضول، تعاني من الجفاف والمجاعة أقاليم وسط وجنوبي الصومال، أبرزها جوبا الوسطى وجوبا السفلى وجدو وبونتلاند.

كوريا الشمالية ترفض مشروع قرار أممي ينتقد سجلها لحقوق الإنسان

رفضت كوريا الشمالية مشروع قرار أممي ينتقد انتهاكات حقوق الإنسان في بيونغ يانغ، وتعهدت بالاستمرار في مواجهة القوى العدائية.

ويأتي رد الفعل الغاضب بعد أربعة أيام من موافقة اللجنة الثالثة للجمعية العامة للأمم المتحدة على مشروع القرار. ومن المتوقع أن تصدق الجمعية العامة الشهر المقبل على القرار، الـ17 من نوعه الذي تتبناه اللجنة الأممية سنوياً.

ونقلت وكالة «يونهاب» الكورية الجنوبية للأنباء عن وزارة الخارجية الكورية الشمالية، القول إنها ترفض بصورة قاطعة قرار القوى العدائية المناهض لجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية «المتعلق بحقوق الإنسان»، ووصفته بأنه نتاج سياسة عدائية لكوريا الشمالية ويمثل معايير مزدوجة.

وقالت الوزارة في بيان نشرته وكالة الأنباء الكورية الشمالية المركزية: «لن نتهاون أبداً مع أي محاولات لانتهاك سيادة دولتنا، وسوف نستمر للنهاية في مواجهة الخطوات المتزايدة في السوء من جانب القوى العدائية ضدنا».

«طالبان» تباشر دفع رواتب الموظفين الحكوميين

أعلنت حركة «طالبان»، أنها باشرت دفع رواتب الموظفين الحكوميين الذين لم يتقاضوا رواتبهم منذ عودة الحركة إلى السلطة في أفغانستان، ما تسبب في أزمة مالية كبيرة، وفقا لوكالة الصحافة الفرنسية.

ولم يستأنف معظم الموظفين الحكوميين العمل بعد في الإدارات الأفغانية، كما أن كثيرين منهم لم يتقاضوا رواتبهم منذ أشهر حتى منذ ما قبل استيلاء «طالبان» على السلطة، وخصوصا العمال والموظفين في الأرياف.

وقال أحمد والي حقمال المتحدث باسم وزارة المالية في مؤتمر صحافي: «سنبدأ بدفع الرواتب اعتبارا من . سندفع رواتب ثلاثة أشهر». وأضاف أن الرواتب ستدفع عن الفترة التي تبدأ في 23 أغسطس ، مشيرا إلى أن رواتب بعض الموظفين ستشمل الشهر السابق لوصول «طالبان» إلى السلطة.

وأوضح حقمال أن الدفع سيتم من خلال النظام المصرفي في البلاد الذي بحسب وصفه ظل عاملا ولم يصب بـ«الشلل» بعد سقوط الحكومة السابقة، إنما «يحتاج فقط إلى وقت للعمل بشكل طبيعي». ولكن الموظفين سيظلون غير قادرين على الحصول على رواتبهم كاملة.

التحالف يعلن تدمير 13 هدفاً عسكرياً للحوثيين بـ«عملية نوعية»

الجيش اليمني يعلن السيطرة الكاملة على مديرية حيس بالحديدة

تقدم الجيش اليمني

أعلن الجيش اليمني، تحرير كامل مديرية "حيس" بمحافظة الحديدة الاستراتيجية (غرب). وقال المركز الإعلامي للقوات المسلحة اليمنية في بيان مقتضب: "مديرية حيس بالكامل تحت سيطرة أبطال القوات المشتركة (الموالية للحكومة)"، دون تفاصيل أخرى.

ويعد هذا أبرز تقدم ميداني للقوات الموالية للحكومة في محافظة الحديدة منذ نحو 3 سنوات، وفق مراسل الأناضول.

ومنذ أيام، تدور مواجهات عنيفة بين القوات الموالية للحكومة مسنودة بالتحالف العربي من جهة، ومسلحي جماعة الحوثي من جهة أخرى، في عدة مناطق جنوبي محافظة الحديدة.

ويشهد اليمن حربا منذ نحو 7 سنوات، أودت بحياة أكثر من 233 ألف شخص، وبات 80 بالمئة من السكان، البالغ عددهم نحو 30 مليون نسمة، يعتمدون على الدعم والمساعدات، في أسوأ أزمة إنسانية بالعالم، وفق الأمم المتحدة.

وللنزاع امتدادات إقليمية، منذ مارس 2015، إذ ينفذ تحالف بقيادة الجارة السعودية، عمليات عسكرية دعما للقوات الحكومية، في مواجهة الحوثيين المدعومين من إيران، والمسيطرين على عدة محافظات، بينها العاصمة صنعاء.

أعلن التحالف العربي، تنفيذ "عملية نوعية" دمرت 13 هدفا عسكريا لقدرات الحوثيين جاء ذلك في بيان صادر عن التحالف العربي نشرته وكالة الأنباء السعودية الرسمية (واس).

وقال التحالف "نفذنا عملية نوعية بصنعاء وصعدة (شمال) ومأرب (وسط) دمرت 13 هدفا عسكريا لقدرات المليشيا الحوثية".

وأضاف أن "الأهداف شملت مخازن أسلحة ومنظومات دفاع جوي واتصالات لإطلاق المسيرات".

وأردف "العملية النوعية هيأت البيئة العملياتية للاستجابة الفورية لمصادر التهديد"، دون تفاصيل أخرى.

ولم يصدر تعليق فوري من قبل الحوثيين حول هذا البيان حتى الساعة 14:50 ت.غ. أعلنت جماعة الحوثي، استهداف مواقع سعودية بينها مصافي شركة أرامكو باستخدام 14 طائرة مسيرة.